



الرقم : ٨٥٥ . ٤/٢/١٠

التاريخ : ١٤٣٤/٧/١٠

الموافق : ٢٠١٣/٥/٢٠

**تعليمات معدلة لتعليمات التعامل مع العملاء بعدها وشفافية**  
**رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٣**

**المادة (١) :**

شُمِي هذه التعليمات " تعليمات معدلة لتعليمات التعامل مع العملاء بعدها وشفافية لسنة ٢٠١٣ " وتنقراً مع التعليمات رقم (٢٠١٢/٥٦) تاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية تعليمات واحدة ويُعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

**المادة (٢) :**

تعديل الفقرة (ب) من المادة (١٦) من التعليمات الأصلية بحذف عبارة (بالعمولات الأجنبية) الواردة في متنها، وكذلك بإضافة العبارة التالية إلى نهاية الفقرة [ والعمولات والرسوم التي يفرضها طرف ثالث (مثال عمولة استخدام شبكة JONET) والعمولات المتعلقة بالتسهيلات غير المباشرة ] .

**المادة (٣) :**

تعديل الفقرة (ج) من المادة (١٦) من التعليمات الأصلية بإلغاء نصها والإستعاضة عنه بالنص التالي:-

- [ ج. ١. في حال ظهرت الحاجة لأي تعديل/إضافة على الرسوم والعمولات المذكورة في التعليمات تقوم البنوك من خلال جمعية البنوك اعتباراً من بداية عام ٢٠١٤ بتجميع كافة طلبات ومقترنات التعديل على هذه الرسوم والعمولات مع بيان مبررات ذلك، وتزويد البنك المركزي بملخص عنها في موعد أقصاه نهاية الشهر الأول من كل عام .
٢. ينظر البنك المركزي بالطلبات المقدمة ويقوم بإعلام جمعية البنوك بالقرار المتخد بالخصوص وينشر بالجريدة الرسمية ].

المادة (٤) :

تعديل المادة (١٦) من التعليمات الأصلية بإضافة الفقرة (هـ) إلى متنها بالنص التالي [يكون الحد الأقصى لعمولة التعامل النقدي (إيداع أو تصرف) بالعملات الأجنبية لكافة العملاء كما يلي:-

- لدى كافة الفروع (٥٠,٥%).
- على المراكز الحدودية (٢%) ويجوز للمبالغ الصغيرة أن تصل العمولة لدينار].

المادة (٥) :

تعديل المادة (١٨) من التعليمات الأصلية بحذف عبارة (الحساب جاماً) الواردہ في مقدمة المادة والإستعاضة عنها بعبارة [كافحة حسابات العميل لدى البنك جامدة].

المادة (٦) :

تعديل المادة (٢٠) من التعليمات الأصلية كما يلي:-

١. اعتبار ما جاء في متنها فقرة (أ).

٢. إضافة الفقرتين (ب) و(ج) إلى متن المادة وعلى النحو التالي:-

[ب. في حال رفض العميل تقديم إقرار بصحة الرصيد فيمكن للبنك الحصول منه على اعتراض خطبي يرفع إلى إدارة البنك (الجهة المختصة بتفعيل الحساب) ومن ثم للبنك تفعيل الحساب بعد تقديم الاعتراض.

ج. في حال كانت الوكالة المقدمة من وكيل العميل لا تخوله تقديم إقرار بصحة الرصيد أو رفض الوكيل تقديم هذا الإقرار فيمكن للبنك الاستعاضة عن إقراره هذا باعتراض خطبي أو برفع صورة عن الوكالة إلى إدارة البنك مؤشر عليها من قبل الوكيل وموظفي البنك أو كاتب عدل يبين تاريخ المراجعة، ومن ثم للبنك تفعيل الحساب].

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،،

المحافظ

د. زياد فريز